



الإئتلاف اليمني للتعليم للجميع
Yemeni Coalition for Education for All



تقرير

واقع التعليم في اليمن

2023



الائتلاف اليمني للتعليم للجميع

تقرير حول

واقع التعليم في اليمن

2023م

المحتويات

رقم الصفحة	البند
3	المقدمة
5	الاهداف
6	المحور الاول: تاثير الحرب والحصار على التعليم في اليمن
9	المحور الثاني: التسرب من التعليم
11	المحور الثالث: واقع تعليم الفتاه
16	محور الرابع: واقع تعليم المعاقين والمهمشين
19	التحديات التي تواجه المعاقين والمهمشين
21	المحور الخامس: تمويل التعليم
25	التوصيات
27	المراجع

المقدمه:

تعتبر اليمن من الدول الفقيره والتي تعاني من نقص في الموارد التي تكفل توفير ميزانية تلبي احتياجات جميع مجالات التنمية وفي مقدمتها التعليم وهذا في الظروف العادية اما بعد الحرب والحصار اي منذ مارس 2015 فقد ازداد الصعوبات والمعوقات وتدهور الوضع التعليمي بشكل كبير وزاد الوضع تعقيدا عدن قدره الحكومه على وضع ميزانية خاصه بالتعليم يكفل مواجهه التفافات التشغيليه ومرتببات المعلم وغيرها من احتياجات العملية التعليميه وهذا ماجعل التعليم يمر في اسواء حالاتها

بل ان الحرب والحصار جعل اليمن تدخل في أزمة إنسانية تعد من بين الأسوأ إقليميا وعالميا، وبحسب تقديرات الأمم المتحدة هناك حوالي (24.3) مليون مليون شخص أو أكثر من (80%) من السكان في حاجة إلى المساعدات منهم (14.4) مليون في عوز شديد

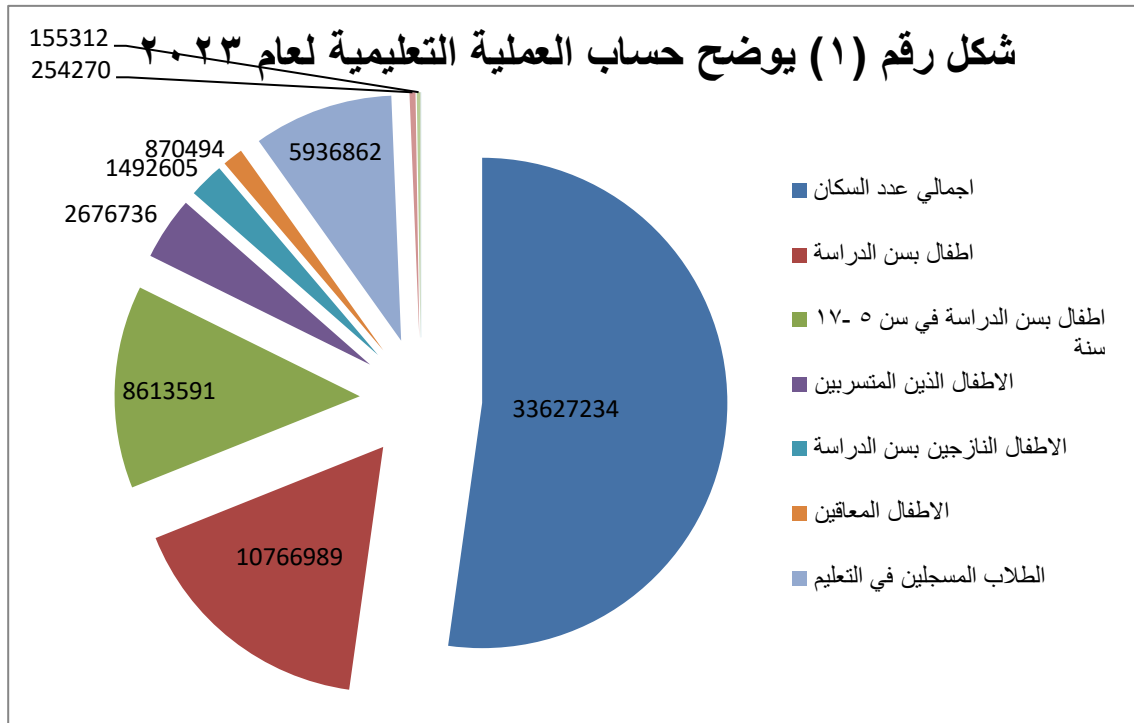
وزادت معدلات الفقر لدى السكان المحليين في ظل ارتفاع معدلات البطالة وتوقف صرف المرتببات وتوقف مساعدات الضمان الاجتماعي الأمر الذي أدى إلى زيادة الحاجة لشبكات الأمان الاجتماعي. رغم أن البرامج التي كانت تغطي جزءا من السكان قبل

الأزمة تواجه الآن مشاكل في التمويل والتشغيل مما يحد من قدرتها على توفير الحماية الاجتماعية الفعالة.

حيث تشير التقارير بان التعليم في اليمن خلال الثلاثة الأعوام الأخيرة، أخذ اتجاهها تنازلياً منذ العام 2014 -2015 كنتيجة حتمية للحروب والصراعات المستمرة حتى وصل إلى ادنى مستوى، حيث خلف نسبة عالية من الأمية، حيث بلغت في الأرياف نحو 70 %، مقابل 40 % في المدن الحضرية، وأدى إلى بلوغ عدد الطلاب المتسربين من المدارس في جميع المراحل التعليمية الى حوالي مليونين طالب، وطالبه إضافة إلى 4 ملايين متضررين من الحرب، ليصبح العدد الإجمالي 6 ملايين طالب وطالبه ما بين متسربين ومتضررين،

وبات التعليم حلمًا صعب المنال داخل الأسر اليمنية، وان استمرار الحرب والحصار سوف يؤدي الى مؤشرات مقلقة تؤثر على مستقل التعليم في اليمن على المستوى القريب والمتوسط والبعيد

وبناء على ما سبق سوف نتناول في هذا التقرير استعراض وتحليل أهم التطورات المتعلقة بقطاع التعليم العام في اليمن. وتشير التقارير الأممية عن وضع التعليم في اليمن خلال الثلاثة الأعوام الأخيرة، إلى أن مؤشر التعليم أخذ اتجاهًا تنازلياً منذ العام 2014 كنتيجة حتمية للحروب والصراعات المستمرة حتى وصل إلى مستوى مقلق، فالقطاع الأكبر تضرراً في البلاد خلف نسباً عالية من الأمية، بلغت في الأرياف نحو 70 %، مقابل 40 % في المدن الحضرية، وأدى إلى بلوغ عدد الطلاب المتسربين من المدارس بالمراحل التعليمية المختلفة نحو المليون طالب، إضافة إلى 4 ملايين متضررين من الحرب، ليصبح العدد الإجمالي 6 ملايين طالب ما بين متسربين ومتضررين، وبات التعليم حلمًا صعب المنال داخل الأسر اليمنية، مع الحرب التي أدت إلى إغلاق المدارس والمرافق التعليمية وندرة الكتب والأدوات المدرسية، وأجبرت آلاف المعلمين على الانصراف عن التعليم والبحث عن مصادر أخرى للعيش إثر انقطاع الرواتب. (علي الجواد، 2023).



الاهداف: نهدف من هذا التقرير الى الاتي:

- 1- تحديث البيانات الخاصة بواقع التعليم في اليمن.
- 2- معرفه البيانات الحديثه عن واقع التعليم تجعل التدخل اكثر موضوعية
واثر في الواقع.
- 3- تقديم التقرير الى الجهات المعنيه للاستفاده منه عند وضع الخطط
الخاصه بالتعليم.
- 4- سيكون هذا التقرير الاساس الذي يعتمد عليه الائتلاف عند اعداد
المشاريع المستقبلية.
- 5- يوضح التقرير حجم الفجوه بين التدخل والاحتياجات وهو تقييم مبدأى
لاداء العاملين في مجال التعليم في اليمن.
- 6- المساهمة في تقديم ونشر المعلومات والبيانات الحديثه الخاصه
بالتعليم في اليمن بعيدا عن التخمين والتكهنات.

المحور الاول:

تأثير الحرب والحصار على التعليم في اليمن

تواجه العملية التعليمية في اليمن أزمات مستمرة منذ اندلاع الحراب في البلاد، وكثير من الصعوبات والتحديات المتفرعة والمتفرقة، والتي أصبحت عائق امام اداء الحكومة اليمنية جراء تداعيات الحرب والحصار المستمرة في البلاد، وغياب رؤية واضحة للحل وهذا يندر باتساع تهديد مسار التعليم في اليمن وسوف نذكر ابرز التحديات التي توجه العملية التعليمية على النحو الاتي:

- ندرة الكتب الدراسية، بسبب نقص التمويل، إضافة إلى تعليق منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسيف» لفترة طويلة دعمها طباعة الكتب المدرسية بألف طن من الورق سنويًا، عقب اتهامها بدعم عملية تغيير المناهج التي قامت بها وزارة التربية والتعليم بصنعاء، حيث باتت المدارس توزع على الطلاب كتبًا متهالكة من السنوات السابقة، وقد يحصل كلُّ طالبين على كتاب واحد يتبادلونه بينهما.

ويعد من الأسباب التي أدت أيضًا إلى ندرة الكتب المدرسية، توقف أموال المانحين والتي كانت تقدر بملايين الدولارات التي تنفق على طباعة هذه الكتب حتى العام 2015، لكن الحرب والحصار ادى إلى الاعتماد في الطباعة على الموازنة الضئيلة التي ترصدها الحكومة

اليمنية بنسب محددة لا تغطي كل مدارس المحافظات، والتي استمرت في التلاشي حتى تفاقمت الأوضاع في العام 2020 وحتى وقتنا الحالي، حتى أن بعض المدارس باتت تشتت على الطلبة تسليم كتبهم السابقة لاستلام شهادات النجاح.

- تناقص الكادر التعليمي، وهي نتيجة لعدة أسباب، أبرزها، إيقاف عملية التوظيف الرسمي للمعلمين في كافة المحافظات اليمنية منذ العام 2011، وأيضًا بسبب تداعيات الحرب الدائرة في البلاد منذ العام 2015، والتي أدت بدورها إلى تسرب الكثير من المعلمين، وبحثهم عن أعمال أخرى بسبب عدم صرف رواتبهم حيث اتجه معظمهم إلى البحث عن عمل آخر يغطي اعاله اسرته وأضحى التمسك بمهنة التدريس بمثابة تضحية كبرى، في ظل الظروف الاستثنائية التي باتت تعيشها البلاد، وفي الوقت التي جففت فيه منابع التوظيف مع استمرار قانون التقاعد الذي شكل أحد المعضلات الخطيرة والتحديات التي تهدد استمرارية العملية التعليمية في البلاد.

- نقص المباني المدرسية، فمع استمرار الحرب لم يشهد اليمن تطورات في عملية تشييد المدارس ، بل لم تتمكن الحكومة من إقامة المباني التي تحطمت جراء الحرب، فوفقًا للبيانات الدولية فإن اليمن لم تبني أي مدرسة جديدة منذ العام 2011، ولعل ذلك مرجعه إلى ما تخصصه الدولة من موازنة ضعيفة لقطاع التعليم والتي لا تغطي الاحتياجات

اللازمة لتشبيد المدارس بما يتناسب مع طلبات الالتحاق بالتعليم المتزايدة كل عام بشكل مستمر.

- ضعف خدمات الانترنت، والذي يمثل في وقتنا الحالي أحد أهم مصادر التعليم، لكن معظم سكان اليمن يعانون بشكل مستمر من انقطاع هذه الخدمة وارتفاع أسعارها بشكل جنوني، وهو ما أزم الوضع في المجال التعليمي بمراحله المختلفة، فبالنظر إلى حال التعليم في أغلب الدول نجد أنه لم تعد هناك جامعة أو مدرسة أو أي مؤسسة تعليمية إلا وباتت تعتمد على خدمات الانترنت إلى جانب الكتب المدرسية، لدوره المهم في عملية التعلم واعتماد الطالب على نفسه.

ووضحت المنظمات الدولية أنه بسبب تعليق دفع الرواتب اضطر كثير من المعلمين إلى إيجاد مصادر بديلة للدخل لإعالة أسرهم، حيث دعت المنظمات اليمن إلى استئناف دفع رواتب ما يقرب من نصف المعلمين اليمنيين والموظفين في المدارس، الذين يقدر عددهم بأكثر من 176 ألف معلم لم يتقاضوا رواتبهم بشكل منتظم منذ العام 2016. حيث ان عدم صرف مرتبات المعلم موثر لانهاية العملية التعليمية في اليمن وسوف يوادي إلى تسرب ملايين الأطفال من التعليم، خصوصاً الفئات الأكثر تهميشاً، وترك الأطفال خارج العملية التعليمية يمكن أن يعرضهم إلى الاستغلال في عمالة الأطفال، والتجنيد في الجماعات المتطرفة، وزواج القاصرات، والاتجار بالبشر، وغيرها من أشكال الاستغلال والإساءة. والملاحظ ان خطة المجتمع الدولي ومنظماته لن يكتب لها النجاح بشكل كامل إلا إذا توقفت الحرب في البلاد وانتهاء الحصار.

المحور الثاني:

التسرب من التعليم

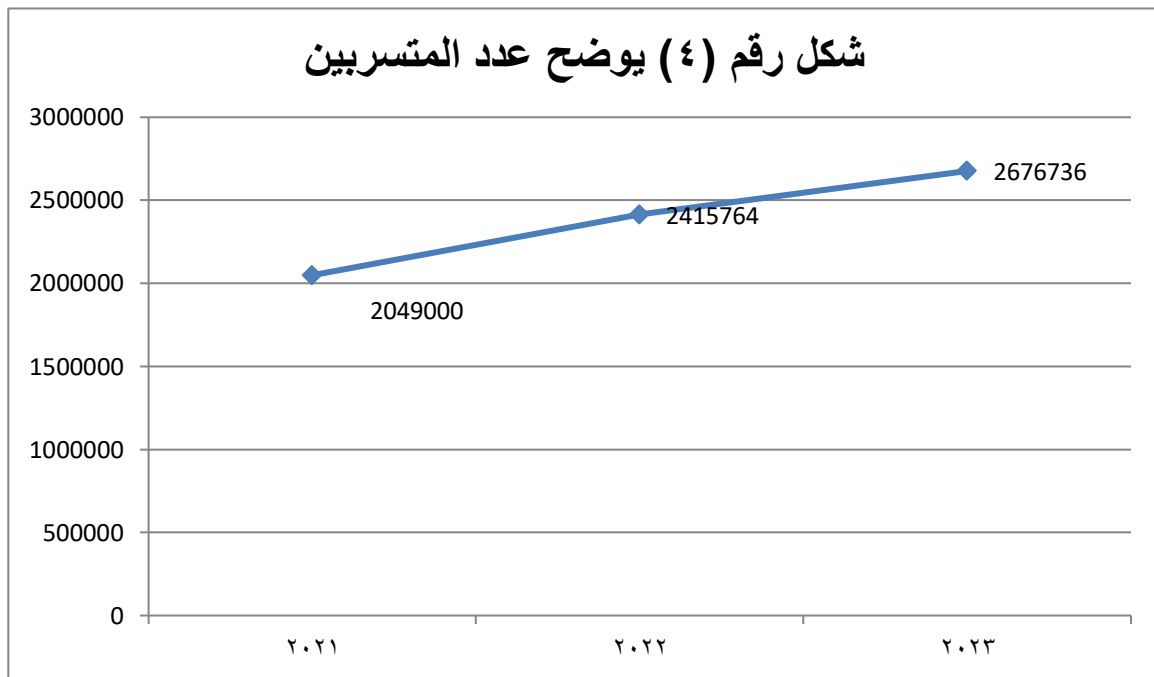
يعاني النظام التعليمي في اليمن من تأثيرات سلبية بسبب الصراعات المستمرة والاضطرابات الأمنية؛ حيث يتعرض الطلاب والمعلمون لخطر العنف والانتهاكات، ويتم تدمير المدارس والمرافق التعليمية بشكل متكرر. وفي ضوء الحرب الدائرة في اليمن منذ سنوات، تعرضت المدارس والمعلمين للخسائر وتدمير البنى التحتية التعليمية. وفقًا لتقرير اليونيسكو لعام 2021، أغلقت أكثر من 2,500 مدرسة في اليمن وتأثر 4.5 مليون طالب بسبب النزاعات والاضطرابات. هذا يزيد من تحديات توفير التعليم العام في البلاد. إضافة إلى اتساع فجوة التسرب من التعليم.

وحسب تقرير كتله التعليم في اليمن ان عدد الطلاب المتسربين من التعليم لعام 2021 حوالي 2,049,000 طالب وطالبة وفي عام 2022 وصل عدد الطلاب المتسربين من التعليم حوالي 2,415,764 طالب وطالبة وفي العام 2023 بلغ عدد المتسربين من التعليم حوالي 2,676,736 طالب وطالبة.

جدول رقم (4) يوضح عدد المتسربين

2,049,000	2021م
2,415,764	2022م
2,676,736	2023م

ونلاحظ ان هناك ازدياد في عدد الطلاب المتسربين من التعليم من سنة الى اخرى وهذا ادى الى زياده العبئ في مواجهة هذه المشكلة وهذا يتطلب اصلاحات عاجلة للمنظومة التعليمية باكملها.



المحور الثالث:

واقع تعليم الفتاه

تحديات تعليم الفتاة تتمثل في عدة عوامل منها: النظرة السائدة للمهمة الأساسية للإناث في المناطق الريفية، الزواج المبكر، الاختلاط، الفقر، الركود الاقتصادي، وغلاء المعيشة، الصراع والنزوح، قلة عدد مدارس البنات وبعدها عن القرى والأحياء السكنية، نقص عدد المعلمات، اليأس من الحصول على وظيفة حكومية، التحرش والاختطاف.

- الزواج المبكر:

زواج الفتيات اليافعات سببٌ آخر لعدم التحاق العديد من الفتيات اليمنيات بالتعليم أو إتمام تعليمهن الدراسي؛ إذ يتزوج ما يزيد عن ثلثي الفتيات في اليمن قبل بلوغهن الـ 18 عامًا. تجبر الفتيات على الزواج المبكر، وبعدها يعلقن في دوامة الفقر وشحة الإمكانيات. " حيث يعد الزواج المبكر من التحديات التي تعيق التحاق الفتيات بالعملية التعليمية في اليمن، وهناك العديد من العوامل التي ساهمت في توسع هذه الظاهرة داخل البلاد وهي: العرف، العادات والتقاليد، زواج البدل، وغياب القوانين الرادعة.

- تعليم الفتيات في المناطق الريفية:

التحديات التي تمنع الفتيات من الالتحاق بالتعليم اهمها لا توجد مدرسة لجميع المراحل الدراسية، الموجود فقط إلى الصف السادس الابتدائي، بعد هذه المرحلة الدراسية تنزح الفتيات للتعليم، فأخرجو بناتهم؛ لأنهم لا يملكون إمكانيات تسمح بإيصالهن للتعليم في المدينة أو منطقته أخرى غير القرية، لا سيما وأنهن سوف يحتجن لسكن خاص بهن أو مع فتيات موثوقات، وهذا عكس الفتيان الذين يذهبون إلى المدينة، ويبقون عند الأقارب أو عند أصدقائهم.

- تقليص المساحة المحددة لتعليم الفتيات:

ذكرت دراسة حملت عنوان "مراحل حياة المرأة اليمينية" لمركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، نشرت في 20 أبريل 2021 م مجموعة من العوامل التي أثرت سلبًا في حصول الفتيات على التعليم، ومن تلك العوامل: زواج الأطفال، وتفضيل تعليم الفتيان، وتقليص المساحة المحددة لتعليم الفتيات في مناطق المحافظات، وارتفاع نسبة العنف القائم على النوع الاجتماعي في المدارس.

وجاء في التقرير عوامل أخرى ساهمت في تقليص فرص الفتيات في التعليم: "تكلفة أعلى للتعليم وتطبيق أكثر للزي المدرسي للفتيات، الأعمال المنزلية التي تقوم بها الفتيات إلى جانب الدراسة، ومستويات الأمن والسلامة للفتيات في المناطق المتضررة من الصراعات والتي تكون فيها المدارس بعيدة عن القرى والمساكن."

- الفقر:

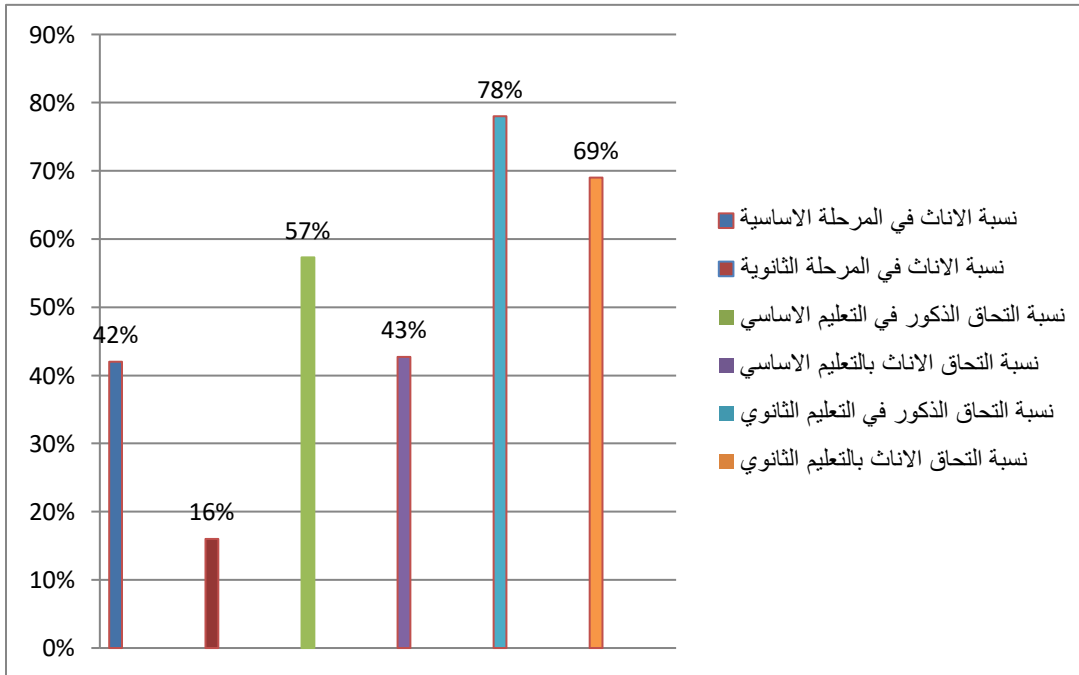
ان الفقر والعوز وعدم وجود دخل كافٍ للأسرة، كذلك موت رب الأسرة وخروج الفتاة للعمل، أيضاً الزواج المبكر، والعادات الاجتماعية ففي بعض الأماكن من المعيب دخول الفتاة المدرسة، وتضيف في حديثها: "هدم المدارس، وعدم الشعور بالأمان جراء الصراع، والتمييز بين الأنثى والذكر، وجهل الأسرة بأهمية تعليم الفتاة."

التحديات التي تحول دون التحاق الفتيات بالتعليم كثيرة منها: الأوضاع المادية الصعبة التي يعيشها المواطنون والتي جعلتهم يعجزون عن السماح لبناتهم بإكمال التعليم، ويفضلون تزويجهن؛ حتى تقل المصاريف، وبالتالي أصبحت الفتاة تتزوج مبكراً ولا تكمل تعليمها."

كما اكدت منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسف)، في بياناتها الصحفية على موقعها الرسمي، أفادت أنّ الحصول على التعليم يعد أكبر التحديات التي يواجهها أطفال اليمن، خصوصاً الإناث، فنصف عدد البنات في سن الدراسة لا يذهبن للمدارس وفي ما يخص وضع التعليم في اليمن، فإنّه يصل معدل الأمية في اليمن إلى 48%، وقد يتجاوز ذلك في الأعوام القادمة، وستكون النتائج كارثية، ويوضح التقرير أنّ الفتاة تمثل معظم هذه النسبة. ويذكر أنّ اليمن تعاني من أمية مفرطة في القراءة والكتابة ستتوسع أكثر في ظل أوضاع الصراع المستمرة.

حيث يذكر تقرير صادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية لعام 2020 أنّ نسبة الإناث في المرحلة الأساسية بلغت 42% مقابل 16% في المرحلة الثانوية. وأوضحت الإحصائيات، أيضًا، أنّ هناك فجوات واضحة بين نسبة التحاق الفتيات بمراحل التعليم، مقارنة بالذكور؛ إذ يبلغ التحاق الذكور 78% بينما تمثل الإناث 69%، وفي التعليم الأساسي بلغت نسبة الإناث 42.7% مقابل 57.3% من الذكور.

شكل يوضح نسبة التحاق الاناث بالتعليم الاساسي والثانوي ونسبة الفجوة بين تعليم الاناث والذكور لعام 2022م



وأشار التقرير أيضًا إلى أنّ نسبة تسرب الفتيات تجاوز الـ 70% في الفئة العمرية من 5-14 وتجاوز الـ 20% في الفئة العمرية من 15-24.

ويوضح كتاب "مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء، أنّ نسبة الطالبات في اليمن لا تتجاوز 37% من إجمالي عدد الملتحقين بالتعليم.

فيما أشارت الوثيقة الوطنية لتشجيع تعليم البنات إلى أنّ 84% من الذكور الذين تبلغ أعمارهم عشر سنوات فما فوق في المناطق الحضرية و68.9% في القرى متعلمون، وتبلغ نسبة الإناث المتعلمات 59.9% في المناطق الحضرية و24% في القرى.

وتشير التقديرات التي نشرتها المنظمة الدولية للهجرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على موقعها الرسمي، إلى أنّ أكثر من 2900 مدرسة في اليمن قد تعرضت للدمار أو الضرر أو الاستخدام لأغراض غير تعليمية، مما أثر ذلك على تعليم حوالي 1.5 مليون فتى وفتاة في سن الدراسة.

ويؤكد تقرير أخير لمنظمة اليونيسف للعام 2018م و2019م أنّ عشرات الآلاف من اليمنيات، اللواتي كن في الأصل ملتحقات بالمدارس، قد حرمن من حقهن في التعليم بسبب عجز أسرهن عن توفير أبسط احتياجاتهن المتمثلة في وجبة الإفطار، وعدم قدرتهم على توفير المستلزمات المدرسية.

المحور الرابع:

تعليم المعاقين والمهمشين

تعليم المعاقين:

ان الحرب والحصار ضاعفا مشكلة تعليم المعاقين حيث بلغ عدد المعاقين في العام 2022م 870494 وهذا العدد تقديري كونه لا توجد مسوحات دقيقة لاغلب مناطق الجمهورية خاصة الريف وبذلك فان المعاقين يواجهون تحديات عديده في الحصول على حقهم في التعليم منها.

1- عدم وجود الفرص المتكافئة لتلقي التعليم في أوساط المعاقين، بسبب ضعف الإمكانيات وكذلك بسبب التهميش الاجتماعي، فغالباً ما تواجه فئتي المعاقين تمييزاً منهجياً تترتب عنه موانع تحول دون تمتعهم الكامل بما لهم من حقوق، بما في ذلك الحق في التعليم، مما يسلب الناس القدرة على استغلال كامل امكاناتهم البشرية وطاقاتهم للمساهمة على أكمل وجه في مجتمعاتهم المحلية وفي المجتمع بشكل عام.

2- ضعف كفاية البرامج التربوية المقدمة للمعاقين في مؤسساتهم التعليمية، كونها معدة أصلاً للمتعلمين العاديين مع الافتقار للكوادر التعليمية المتخصصة للعمل معهم، إضافة إلى ندرة البرامج التعليمية التي تناسب طبيعة ودرجة الإعاقة، وعدم توفير التسهيلات والمعينات

والوسائل التعليمية التي تساعد في تعليمهم والتي توفرها الجهات القائمة على عملية التعليم في المجتمع.

3- عدم معرفة الكثير من المُعاقين خاصةً في المناطق الريفية، والنائية بحقوقهم وأهميتها لهم ولمجتمعهم، وبالتالي فإن سن التشريعات والقوانين وحده لا يكفي طالما أن تلك الفئات غير مُدركة لحقوقها بسبب الأمية، والجهل المطبق على أفرادها.

4- عدم توفير أقسام خاصة بالمعاقين ومؤسسات تعليمية خاصة بهم ومدرسين متخصصين في تعليمهم وفقاً لنوع الإعاقة، مع مراعاة تكييف مناهج وطرق التدريس مع إمكانيات وقدرات المعاقين وطبيعة الإعاقة.

5- النقص الواضح في التمويل للأنشطة والمشاريع الداعمة لتطوير مستوى التعليم في أوساط المعاقين، وندرة الخدمات المقدمة، وانعدام فرص التدريب والتأهيل في جميع المجالات بما فيها مجال الخدمات التعليمية.

6- استمرار الحرب والحصار الذي أدى إلى عدم القدرة والوصول إلى أكبر عدد من أفراد المجتمع لتقديم الخدمات التعليمية التي يحتاجونها.

7- التدني الشديد في مستوى وعي أفراد المجتمع تجاه قضايا المعاقين ومدى حاجتهم للبرامج والأنشطة الخاصة بهم.

8- التوزيع الجغرافي المعقد لسكان الجمهورية اليمنية، حيث نجد المديرية والقرى والعزل مترامية الأطراف ومتباعدة جداً، وتنعدم فيها الطرقات المعبدة ووسائل المواصلات، الأمر الذي يشكل عائقاً أمام تقديم العديد من المشاريع والخدمات بما فيها خدمات التعليم وخاصة للمعاقين.

9- النقص الواضح في الأبحاث والدراسات ذات العلاقة بقضايا المعاقين ومشكلاتهم في المجتمع اليمني.

تعليم المهمشين في اليمن

وفقاً لدراسة أجرتها اليونيسف في 2015م اتضح وجود مستويات عالية من الفقر بين أوساط المهمشين مما أدى إلى انخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس وبالتالي بلغت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بمعدل 20% فقط بين البالغين منهم. أما أطفال "المهمشين" فيواجهون عادة مضايقات في المدارس مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التسرب، إضافة إلى أن بعض أولياء الأمور يسحبون أطفالهم من المدرسة للعمل.

ووفقاً لليونيسيف، فإن 9% فقط من "المهمشين" يسجلون أطفالهم عند الولادة ما يجعل نقص شهادات الميلاد عقبة أمام الالتحاق بالمدارس وما يقارب 90% من الأطفال لم يتلقوا أي لقاحات على الإطلاق.

وهنا نورد بعض نتائج المسح الذي قامت به اليونيسف الذي شمل (9.200) أسرة تتضمن (51,406) شخصاً

مستويات عالية من الفقر إلى جانب انخفاض مستويات معرفة القراءة والكتابة والالتحاق بالمدارس. إن الظروف المعيشية للأسر المهمشة سيئة للغاية والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية بشكل عام منخفض جداً.

يمكن لشخص واحد فقط من بين كل خمسة أشخاص يبلغ من العمر 15 عامًا أو أكثر القراءة أو الكتابة، ولا يلتحق بالمدرسة سوى طفلين من بين كل أربعة أطفال تتراوح أعمارهم بين 6 و 17 عامًا، على الرغم من أن المتوسط يبلغ

تقريبًا ضعف هذا الرقم. تسجيل المواليد منخفض في جميع أنحاء اليمن بنسبة 17 % فقط ولكن بين مجتمع "المهمشين" تنخفض النسبة إلى 9 % فقط.

- كان لدى ثلاثة أرباع الأسر التي شملها المسح غرفة واحدة فقط، ولكن 5/4 من هذه المنازل كانت موطناً لثلاثة أشخاص على الأقل.

- نصف الأسر تعتمد على مصادر المياه الخارجية مثل السدود والجداول والآبار وأقل من عُشر كانت لديها أنابيب مياه. كان هناك اثنان فقط من كل خمسة منازل لديهم مرحاض.

وكل ذلك اضافه الى عوامل اخرى وجدت صعوبات متعددة لالتحاق الاطفال المهمشين الى المدارس.

التحديات التي تواجه المهمشين والمعاقين:

1- عدم وجود الفرص المتكافئة لتلقي التعليم في أوساط المهمشين والمعاقين، بسبب ضعف الإمكانيات وكذلك بسبب التهميش الاجتماعي، فغالباً ما تواجه فئتي المهمشين والمعاقين تمييزاً منهجياً تترتب عنه موانع تحول دون تمتعهم الكامل بما لهم من حقوق، بما في ذلك الحق في التعليم، مما يسلب الناس القدرة على استغلال كامل امكاناتهم البشرية وطاقاتهم للمساهمة على أكمل وجه في مجتمعاتهم المحلية وفي المجتمع بشكل عام.

- 2- ضعف كفاية البرامج التربوية المقدمة للمعاقين في مؤسساتهم التعليمية، كونها معدة أصلاً للمتعلمين العاديين مع الافتقار للكوادر التعليمية المتخصصة للعمل معهم، إضافة إلى ندرة البرامج التعليمية التي تناسب طبيعة ودرجة الإعاقة، وعدم توفير التسهيلات والمعينات والوسائل التعليمية التي تساعد في تعليمهم والتي توفرها الجهات القائمة على عملية التعليم في المجتمع.
- 3- عدم معرفة الكثير من المهمشين والمُعاقين خاصةً في المناطق الريفية، والنائية بحقوقهم وأهميتها لهم ولمجتمعهم، وبالتالي فإن سن التشريعات والقوانين وحده لا يكفي طالما أن تلك الفئات غير مُدركة لحقوقها بسبب الأمية، والجهل المطبق على أفرادها.
- 4- عدم توفير أقسام خاصة بالمعوقين مدمجة في المؤسسات التعليمية الخاصة بالعاديين، أو إذا أمكن توفير مؤسسات تعليمية خاصة بهم ومدرسين متخصصين في تعليمهم وفقاً لنوع العاهة، مع مراعاة تكييف مناهج وطرق التدريس مع إمكانيات وقدرات المعوقين وطبيعة الإعاقة.
- 5- النقص الواضح في التمويل للأنشطة والمشاريع الداعمة لتطوير مستوى التعليم في أوساط المهمشين والمعاقين، وندرة الخدمات المقدمة، وانعدام فرص التدريب والتأهيل في جميع المجالات بما فيها مجال الخدمات التعليمية.

- 6- استمرار الحرب وعدم الاستقرار السياسي الذي أدى الى انعدام أو غياب الأمن، وبالتالي عدم القدرة على الوصول إلى أكبر عدد من أفراد المجتمع لتقديم الخدمات التعليمية التي يحتاجونها.
- 7- التدني الشديد في مستوى وعي أفراد المجتمع تجاه قضايا المهمشين والمعاقين، ومدى حاجتهم للبرامج والأنشطة، فضلاً عن انتشار المعتقدات الخاطئة حول المهمشين والتي انتجتها النظرة العنصرية لأفراد المجتمع.
- 8- التوزيع الجغرافي المعقد للمجتمع اليمني، حيث نجد المديرية والقرى والعزل مترامية الأطراف ومتباعدة جداً، وتنعدم فيها الطرقات المعبدة ووسائل المواصلات، الأمر الذي يشكل عائقاً أمام تقديم العديد من المشاريع والخدمات بما فيها خدمات التعليم.
- 9- النقص الواضح في الأبحاث والدراسات ذات العلاقة بقضايا المهمشين ومشكلاتهم في مجتمعنا اليمني.

المحور الخامس: تمويل التعليم

نتيجة للحرب والحصار وتوقف عجلة التنمية وجمود الاقتصاد الوطني ادى ذلك الى عجز الحكومة عن مواجهه نفقات التعليم حيث تعد النفقات على التعليم كبيرة جدا ولم تستطع المنظمات المانحة تغطية الاحتياج ولو في حدوده الدنيا حيث افاد تقرير كتله التعليم للعام 2021 ان الحد الادنى لاحتياج

التعليم في اليمن حوالي USD 257,000,000 واحتياجات التعليم لعام 2022
 USD275,000,000 واحتياجات التعليم لعام 2023: 257,900,000
 ونسبة دعم المانحين تقدر من 20% الى 30% بمعنى ان الفجوه بين الاحتياج
 وتمويل المانحين كبيرة جدا وهذا يؤثر سلبا على اداء العملية التعليمية
 برمتها.

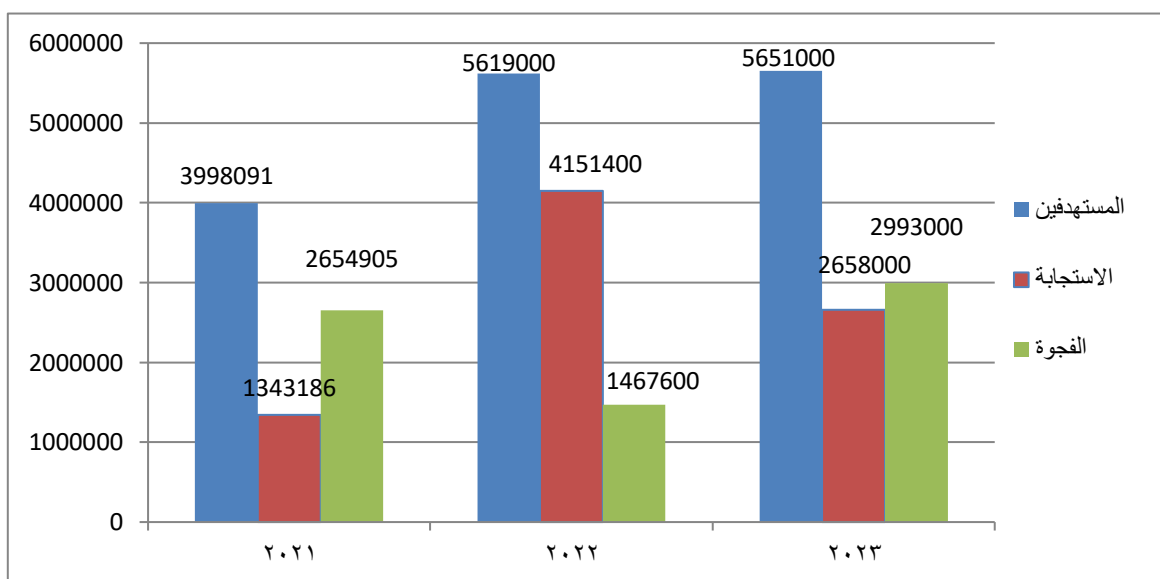
جدول رقم (2) يوضح الحد الادنى لاحتياج التعليم

USD257,000,000	2021م
USD257,000,000	2022م
USD257,900,000	2023م

وحسب تقرير كتله التعليم لعام 2021 استهدفت عدد 3,998,091 طالب
 وطالبه والذين كانوا بحاجة ماسه للمساعدة للتعليم، تمت الاستجابة لعدد
 1,343,186 بنسبة **34%** وانتهى عام 2021 بوجود فجوه لعدد 2,654,905
 طالب وطالبه لم يتم الاستجابة لهم وفي 2022 استهدفت كتلة التعليم عدد
 5,619,000 طالب وطالبه والذين كانوا بحاجة ماسه للمساعدة للتعليم، تمت
 الاستجابة لعدد 4,151,400 بنسبة **74%** وانتهى عام 2022 بوجود فجوه
 لعدد 1,467,600 طالب وطالبه لم يتم الاستجابة لهم في عام 2022 وهم
 بحاجة للدعم في التعليم وعام 2023، استهدفت كتلة التعليم عدد 5,651,000

طالب وطالبة الذين كانوا بحاجة ماسه للمساعدة للتعليم، تمت الاستجابة لعدد 2,658,000 بنسبة 47% وسينتهي عام 2023 بوجود فجوة لعدد 2,993,000 طالب وطالبة لن يتم الاستجابة لهم في عام 2023 وهم بحاجة للدعم في التعليم.

شكل رقم (3) يوضح عدد المستهدفين والاستجابة والفجوة



وهناك محاولات عديدة لايجاد حلول لتمويل التعليم في اليمن منها عقد مؤتمر في مدينة إسطنبول التركية في شهر يوليو 2023 بمشاركة الحكومة اليمنية لمناقشة وضع التعليم في اليمن، تحت عنوان "شركاء من أجل اليمن"، كمحاولة لتقديم حلولاً عملية لمساعدة الطلاب ودعم العملية التعليمية من بينها بناء المدارس ودعم المعلمين، وتحسين ظروف التعليم للطلاب.

حيث استعرض المؤتمر أرقاماً صادمة متعلقة بقطاع التعليم في اليمن، منها ما يتعلق بهشاشة البنية التحتية والمرافق والتجهيزات المدرسية، موضحاً أن 1693 مدرسة غير صالحة للاستخدام، وأن 13 ألف مدرسة بحاجة إلى ترميم وصيانة.

يضاف إلى ذلك أن 5766 مدرسة لا تتوافر فيها حمامات، وإن وجدت لا توجد المياه واقترحو توفير 14 مليون دولار كحل طارئ لتغطية النفقات الضرورية لاستمرار العملية التعليمية اضافة الى كفاله 1000 طالب متميز كما اعلن رجال اعمال يمنيون بتقديم 600 الف دولار دعم للتعليم ونظرا لتفاقم الأزمة وخطورتها وعدم مقدرة الحكومة في صنعاء وعدن على حلها، تحركت المنظمات الدولية للمساعدة في حل الأزمة،

وكذلك عقد في أكتوبر 2022 بالقاهرة مؤتمراً جامعاً تناول الأزمة، ووضع لها مقترحات بالحلول، وشارك في المؤتمر منظمة الشراكة العالمية للتعليم والبنك الدولي، واليونسكو، ومنظمات اليونيسف، ورعاية الأطفال، والوكالة الأميركية للتنمية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ومعهد اليونسكو الدولي للتخطيط التربوي في باريس، والصندوق الاجتماعي للتنمية، وممثلين عن الائتلاف اليمني للتعليم للجميع، إضافة إلى ممثلين عن وزارة التربية.

واتفق الأطراف على إعداد خطة لتطوير التعليم في اليمن خلال الفترة من (2024-2030)، وتنفيذ مسح تربوي شامل للفترة من (2024-2025)، كما

التزمت اليونيسكو بالمضي قدما في إطلاق خطة 2025 في اليمن ضمن المجموعة الخامسة، ودعم وزارة التربية والتعليم اليمنية في عملية إعداد ميثاق الشراكة لدعم نظام التعليم في اليمن.

وقبل 5 سنوات تم تقديم مشروع انشاء صندوق لدعم المعلم لأعضاء مجلس النواب لعمل مشروع قانون يسمى "صندوق دعم المعلم"، والذي كانت فكرة مقدمة من الائتلاف اليمني للتعليم للجميع كحل مؤقت لحلول طارئه توفر للمعلم على الاقل بدل انتقال الا ان ايرادات الصندوق لم تغطي الاحتياج الفعلي حيث تم الصرف مرتين الاولى عام 2021 والثانية عام 2022م وفي 19 مارس 2023، وجه البرلمان، الحكومة بتجميد عمل صندوق دعم المعلم حتى يتم وضع رؤيه واضحة لا داءه كونه لم يقدم اي أثر فعلي لدعم المعلم.

التوصيات:

- 1- صرف منح للكادر التعليمي وفقا لإجراءات استثنائية نظرا لظروف الحرب، حتى لا يضطر إلى التوجه إلى المهن الأخرى لكسب رزقه، وذلك للحفاظ على استمرارية التعليم.
- 2- تجميد العمل بقانون التقاعد للمعلمين إلى حين استقرار البلاد خاصة في المناطق ذات الفجوة الكبيرة في الكادر التعليمي، حفاظا على استمرارية العملية التعليمية في هذه المناطق.

- 3- التعاقد مع المؤهلين للتدريس من حاملي شهادات الثانوية العامة، والدبلوم، إلى جانب الشهادات الجامعة، لتغطية نقص الكادر التعليمي وفقاً للاحتياج كلما لزم الأمر.
- 4- تشجيع رجال الأعمال العاملين في مجال التعليم الخاص على الاستثمار في بناء المدارس الخاصة، مع تخفيض رسوم الالتحاق بتلك المدارس، وتوسع المنح المجانية لغير القادرين من الطلاب.
- 5- تشجيع خريجي طلبة الجامعات على التطوع بالتدريس لطلاب المراحل التعليمية الأولى، لسد العجز في الكادر التعليمي.
- 6- توسيع المشاركة المجتمعية لتغطيه الحد الأدنى للاحتياج في المدارس.
- 7- تفعيل وتشجيع المنظمات المحلية الناشطة في مجال التعليم للمشاركة الفاعله في دعم العملية التعليمية.
- 8- عمل مؤتمرات مهنية لتمويل التعليم وانشاء الصناديق وغيرها من السبل التي تحقق تمويل التعليم.

المراجع:

- 1- تقرير كتلة التعليم للاعوام 2021م.
- 2- تقرير كتلة التعليم للاعوام 2022م.
- 3- تقرير كتلة التعليم للاعوام 2023م.
- 4- خطة وزارة التربية والتعليم 2023.
- 5- اليونيسيف 2023.
- 6- تقرير صادر عن اليونيسكو 2023م
- 7- احصائيات صادرة عن الاوتشا 2023م
- 8- تقرير مؤتمر اسطنبول 2023م.
- 9- تقرير صادر عن الاتحاد الوطني للمهمشين لعام 2020م.
- 10- تقرير الامم المتحدة لعام 2016م حول الاحتياجات الانسانية.
- 11- تقرير الامم المتحدة لعام 2022م عن حول الاحتياجات الانسانية.
- 12- تقرير المركز الوطني للمعلومات 2023م.
- 13- خطة الاستجابة الانسانية 2023م.

